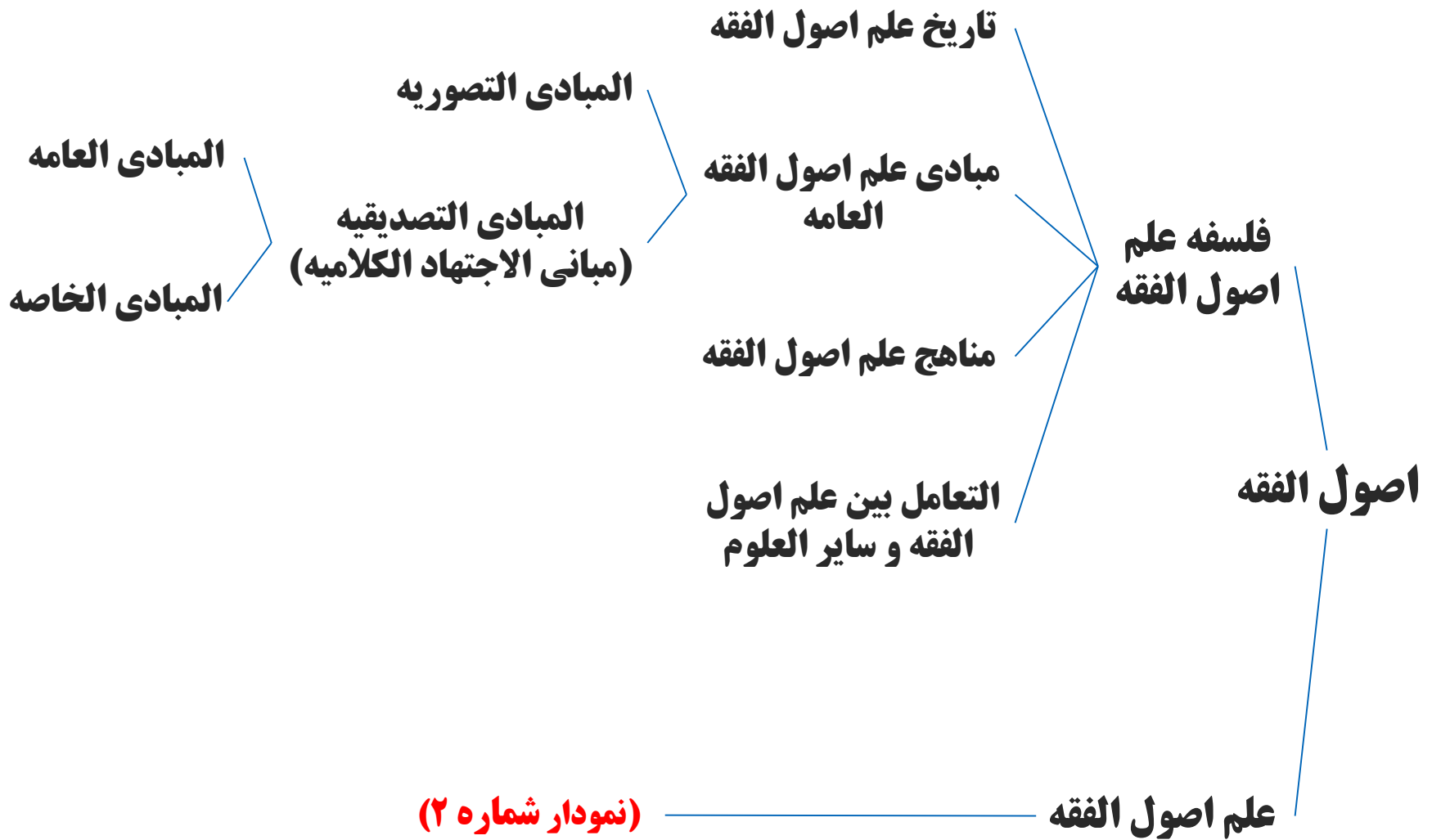


# علم أصول الفقه

٣٥ الفصل الثالث: تعارض الحجج ١٤٠٣-٩-٥

دراسات الأستاذ:  
مهدي الهادي الطهراني

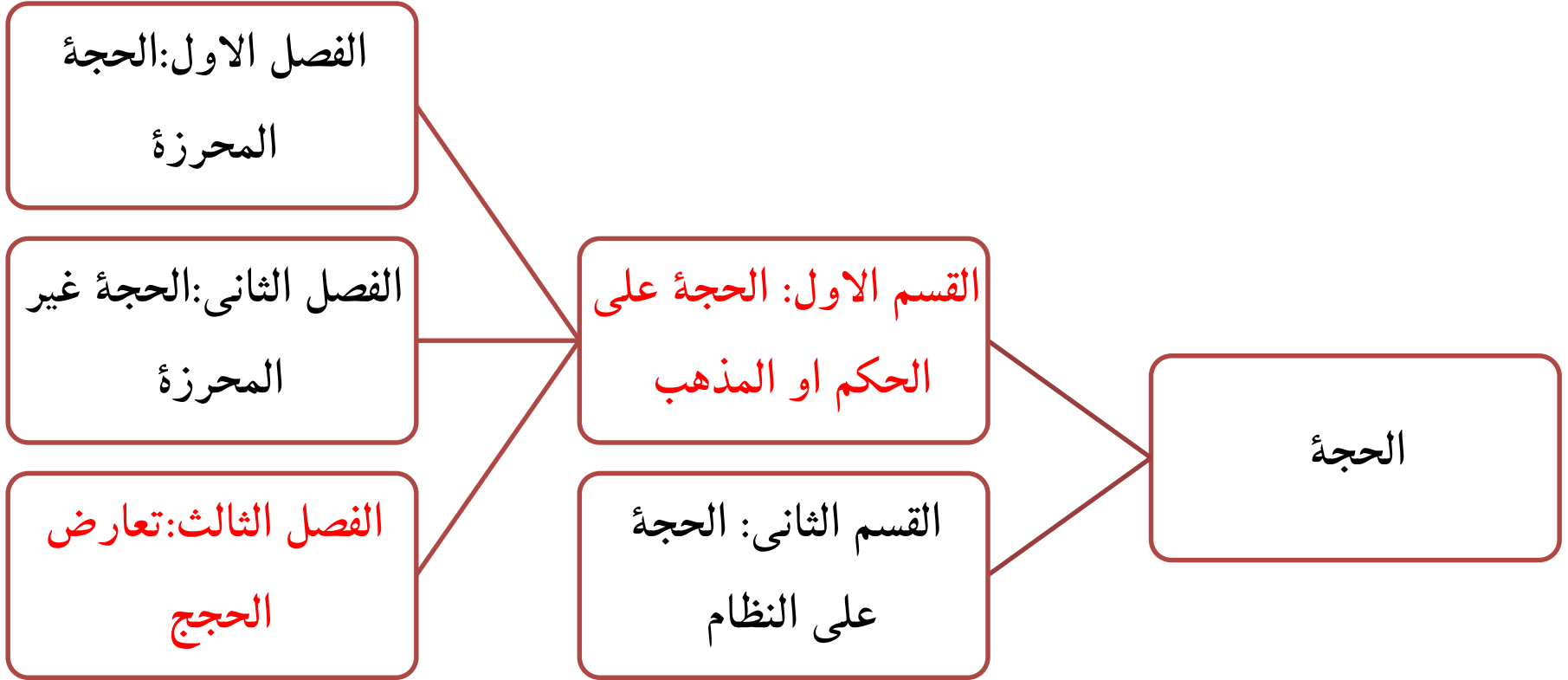
(نمودار شماره ۱)

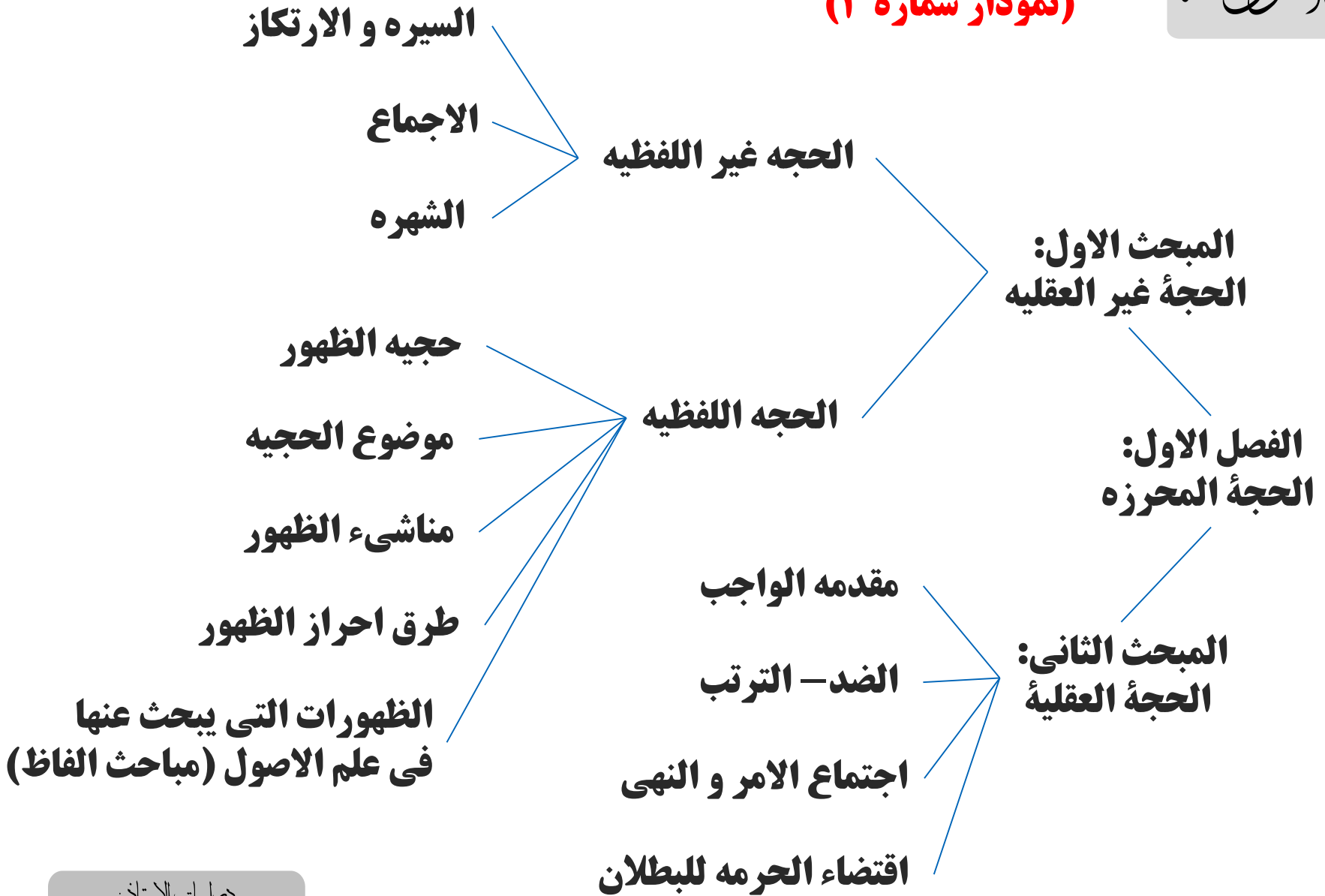


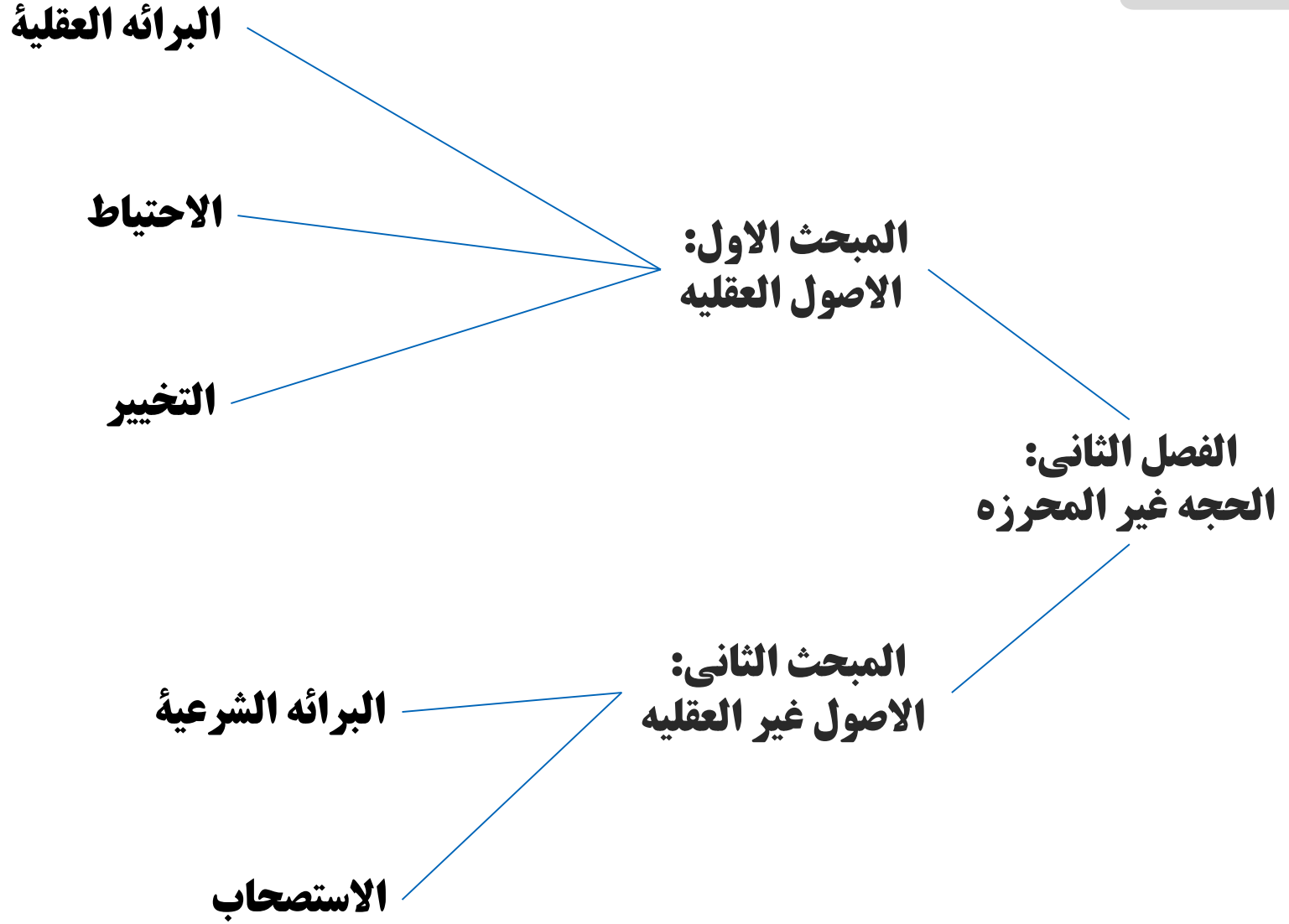
(نمودار شماره ۲)

علم أصول الفقه

# علم أصول الفقه







# علم أصول الفقه

الفصل الاول: الحجّة المحرزة

الفصل الثاني: الحجّة غير المحرزة

الفصل الثالث: تعارض الحجج

القسم الاول:  
الحجّة على الحكم  
او المذهب

(نمودار شماره ۵)

تعريف التعارض

اقسام التعارض

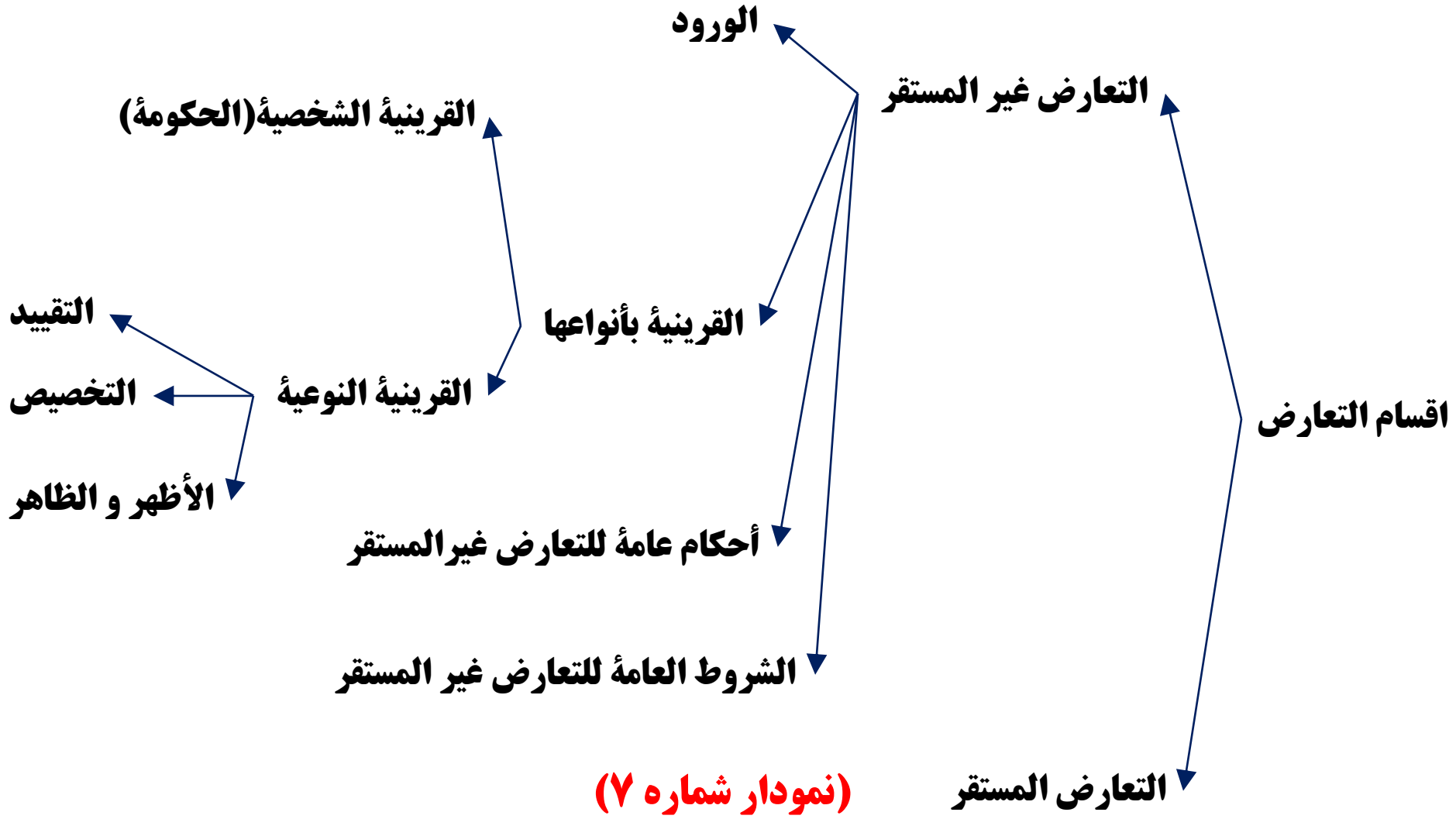
التعارض و التزاحم

مناشئ التزاحم

الفصل الثالث:  
تعارض الحجج

(نمودار شماره ۶)

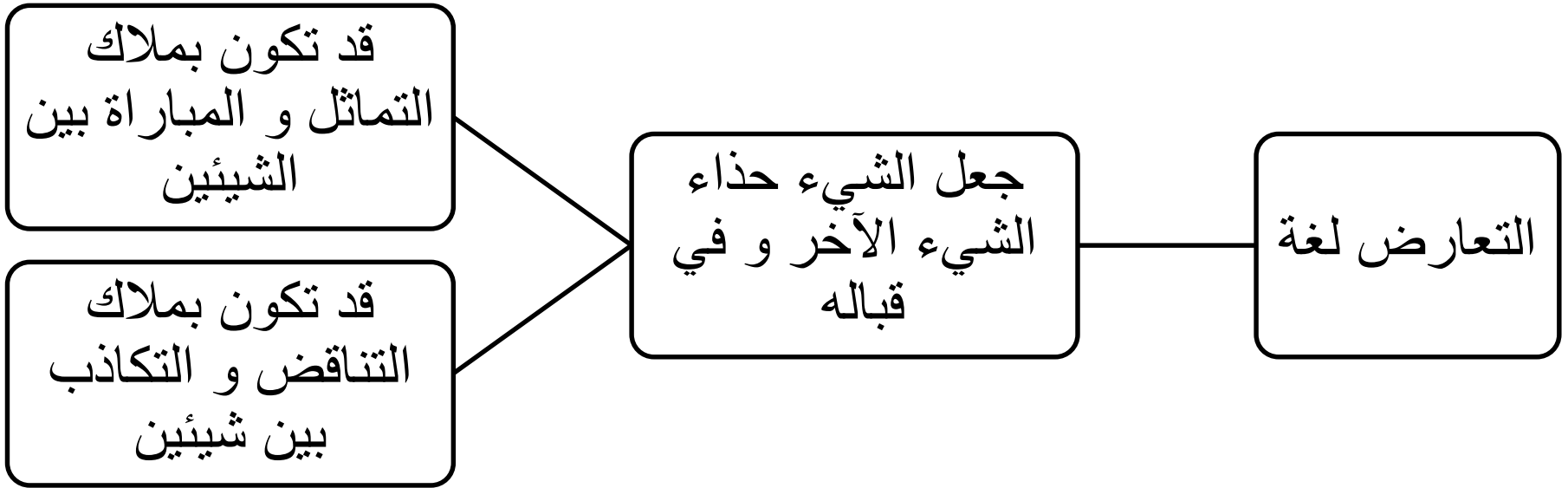
(نموذج شماره ٦)



(نموذج شماره ٧)



# تعريف التعارض



## تعريف التعارض

تتافي مدلولي الدليلين على  
وجه التناقض أو  
التضاد (الشيخ الأنصاري عن  
المشهور)

تتافي الدليلين أو الأدلة  
بحسب الدلالة و مقام الإثبات،  
على وجه التناقض أو  
التضاد (المحقق الخراساني)

التعارض  
اصطلاحاً

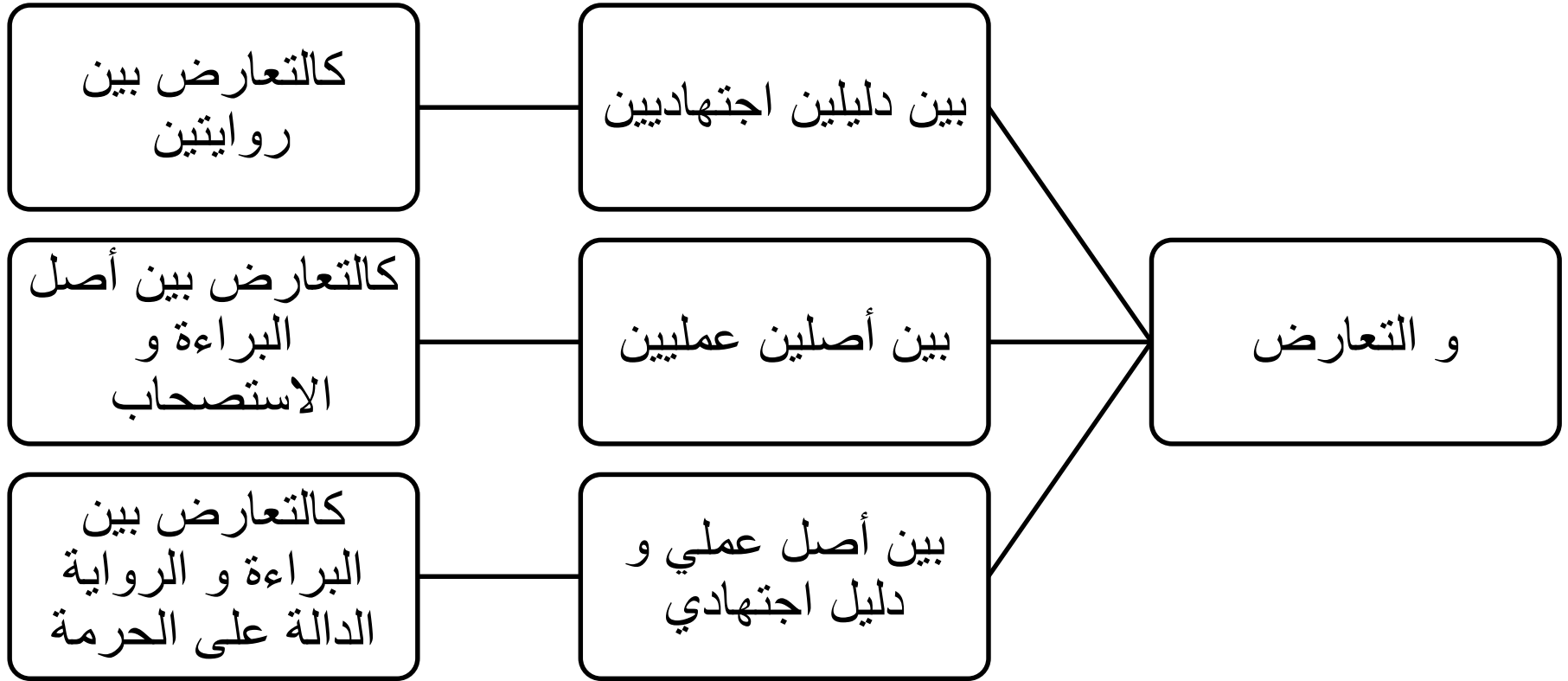
## تعريف التعارض

التنافي بين الدليلين في  
مرحلة شمول دليل الحجية  
لهما (التعارض  
الاصطلاحي)

التنافي بين المدلولين ذاتاً  
بلحاظ مرحلة فعلية  
المجموع (التعارض الحقيقي)

التعارض

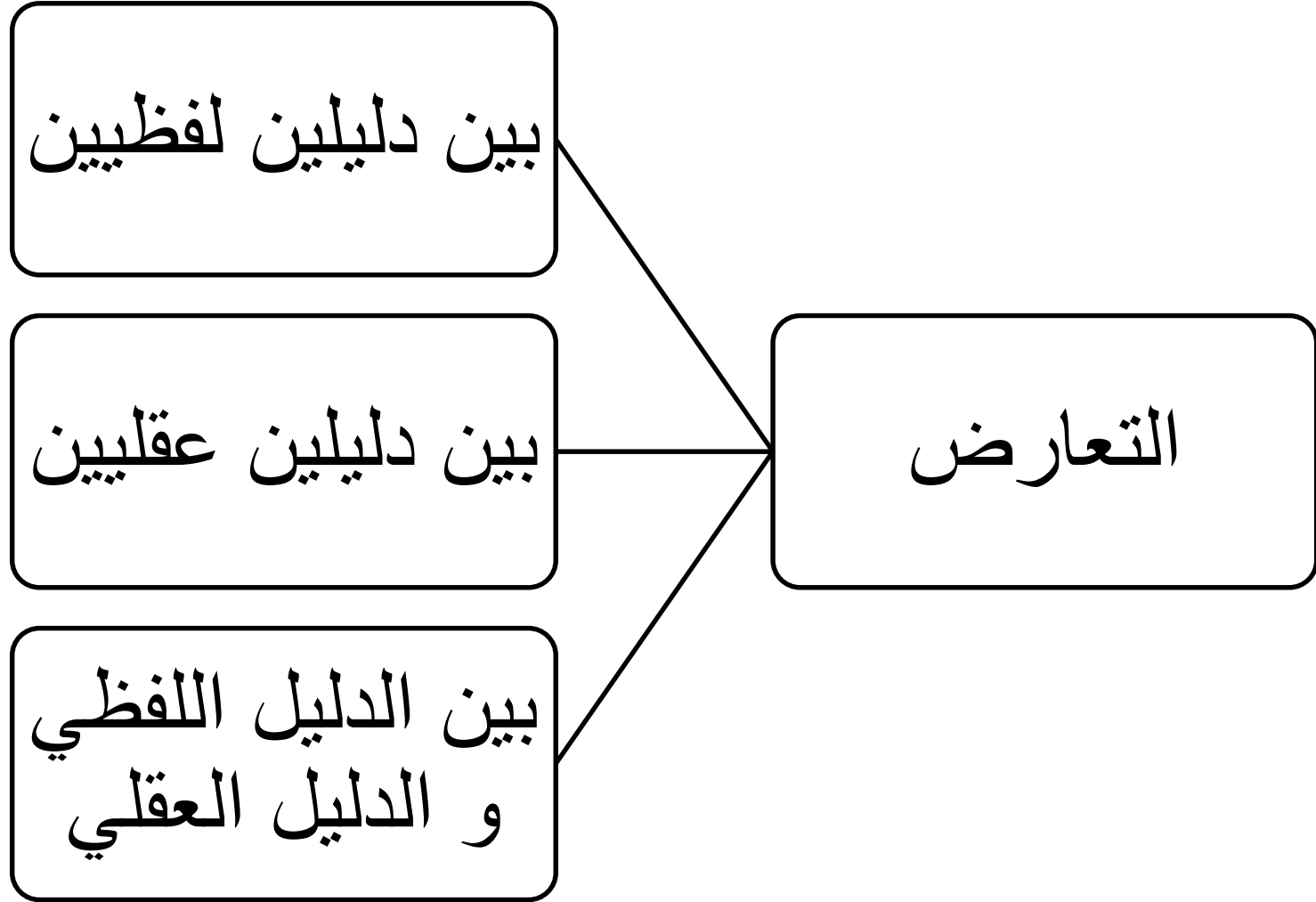
# أقسام التعارض



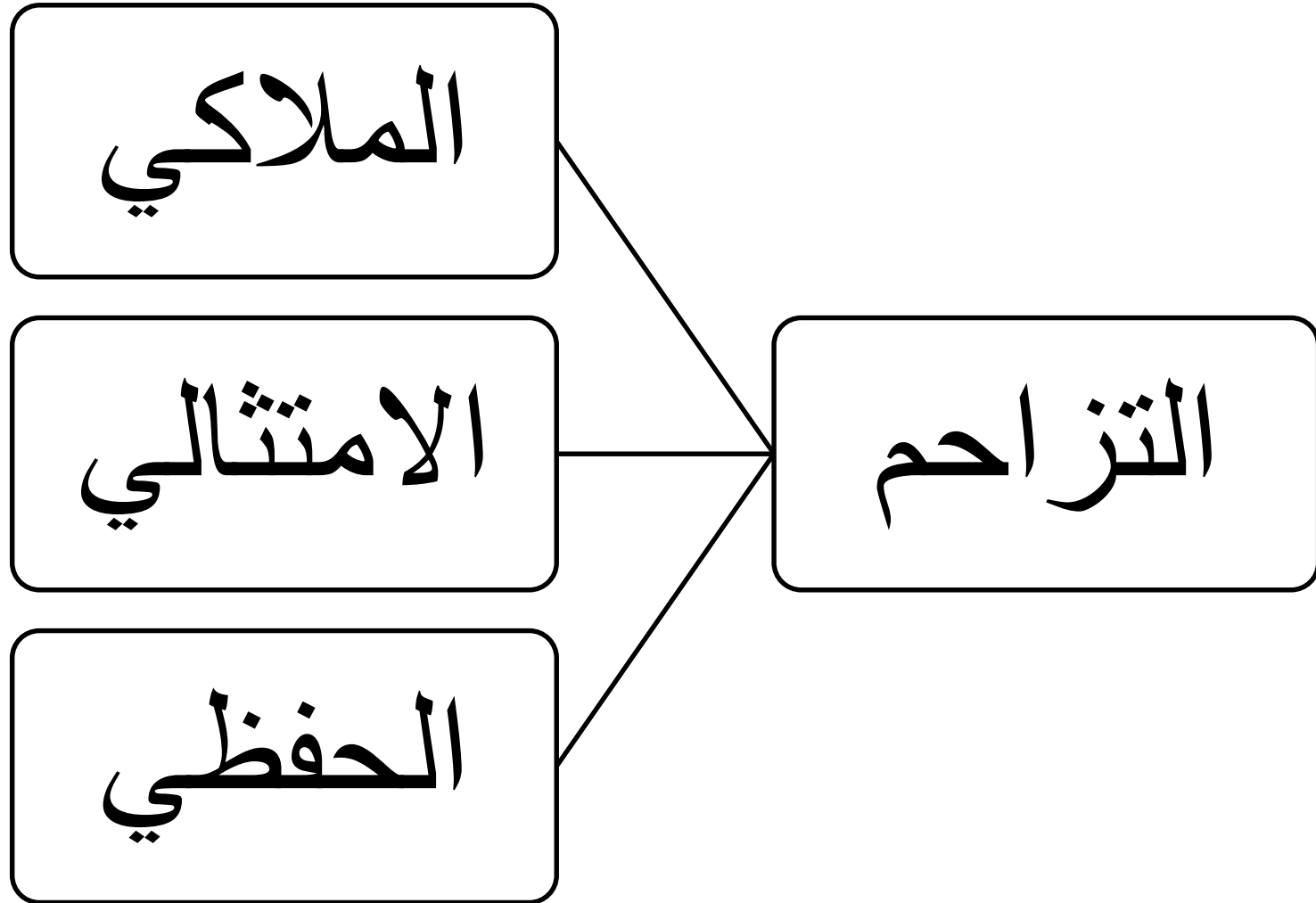
• و هكذا نعرف: أن التعارض يكون دائماً بين الدليلين،

• و نقصد بالدليل كل ما كان متكلفاً للكشف عن حكم شرعي.

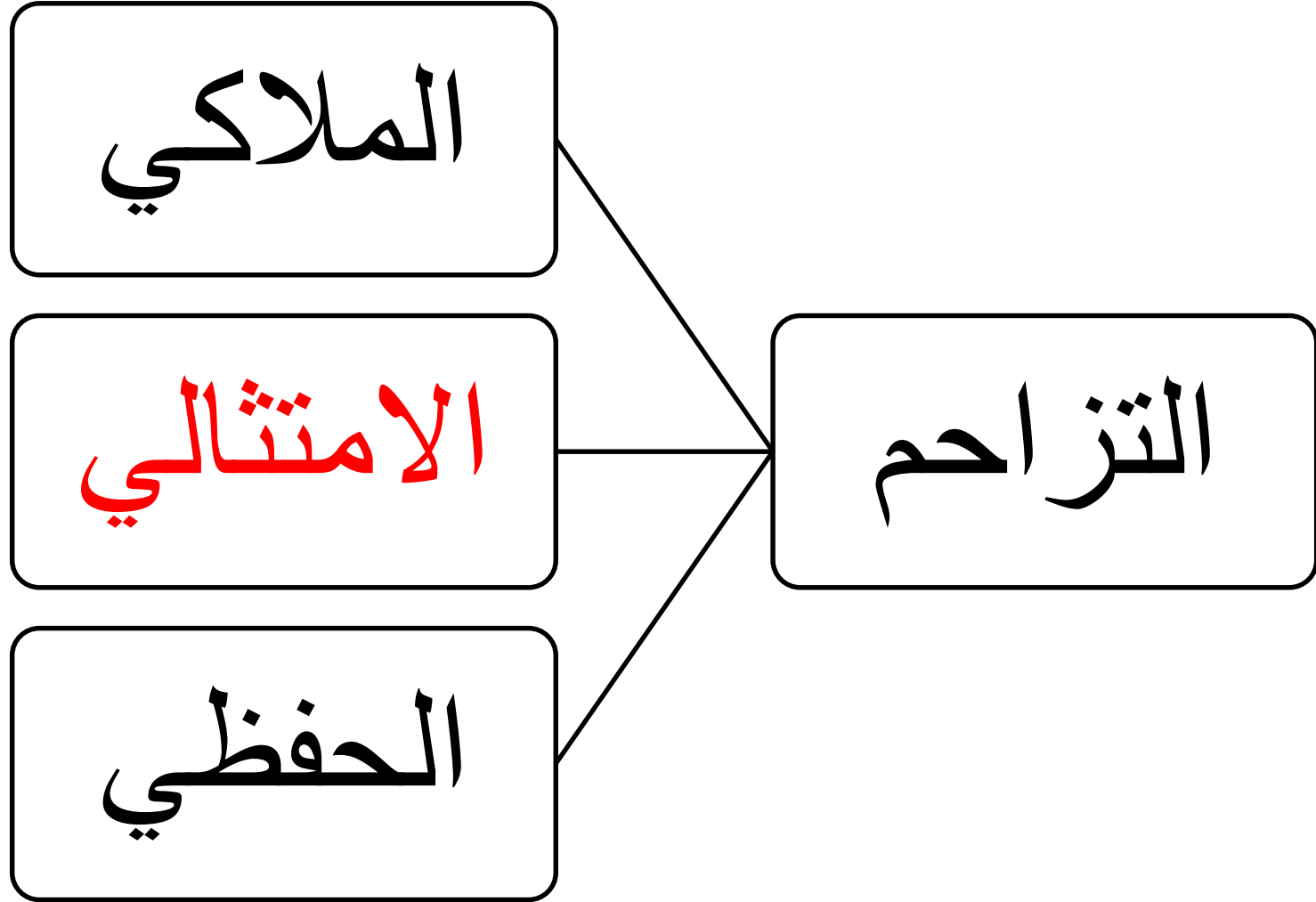
## صور التعارض



## اقسام التزاحم



## اقسام التزاحم





## التعارض و التزاحم

- التعارض و التزاحم

- التزاحم، هو التنافي بين الحكمين بسبب عدم قدرة المكلف على الجمع بينهما في عالم الامتثال.

- و لا بد لنا بصدد تعريف التعارض من أن نعرف النسبة بين التزاحم الذي هو نحو من أنحاء التنافي، و بين التعارض الذي عرفنا فيه نحواً من أنحاء التنافي أيضاً.

## التعارض و التزاحم

- و هنا لا بد و أن نلاحظ كلا المعنيين السابقين للتعارض و هما، التعارض الحقيقي و التعارض الاصطلاحي.

## تعريف التعارض

التنافي بين الدليلين في  
مرحلة شمول دليل الحجية  
لهما (التعارض  
الاصطلاحي)

التنافي بين المدلولين ذاتاً  
بلحاظ مرحلة فعلية  
المجموع (التعارض الحقيقي)

التعارض

## التعارض و التزاحم

- أما بالنسبة إلى التعارض الحقيقي، فحالات التزاحم تخرج عنه إذا تم شرطان:

## التعارض و التزاحم

- **الأول** - أن نلتزم في كل خطاب شرعي - بموجب مقيد لبي له - بقيد هو «عدم الاشتغال بـ **ضد واجب لا يقل عنه في الأهمية**» فيكون موضوع الصلاة مثلاً من لم يشتغل بـ **ضد لها واجب لا يقل عنها في الأهمية**، وكذا في وجوب الإزالة.

## التعارض و التزاحم

• **الثانى** - أن نلتزم بإمكان الترتب فى الوجوبين المتزاحمين، بأن يكون الوجوب الآخر مجعولاً على تقدير عصيان الوجوب الأول.

• فإن تم هذان الأمران كانت موارد التزاحم خارجة عن نطاق التعارض الحقيقى،

## التعارض و التزاحم

- و أما إذا أنكرنا الأمر الأول، و قلنا: بأن خطاب (صل) مثلاً غير مقيد بعدم الاشتغال بـضد واجب لا يقل عنه في الأهمية، و أن إطلاقه بنفسه يدل على عدم وجود مكافئ للصلاة في الأهمية،

## التعارض و التزاحم

- فمن الواضح وقوع التعارض الحقيقي حينئذ بين إطلاق خطاب (صل) و إطلاق خطاب (أزل) لأن كلا منهما يدل حينئذ على وجوب متعلقه مطلقاً حتى مع الاشتغال بالآخر، و نتيجةً هذا الإطلاق إلزام كل من الخطابين بصرف القدرة في متعلقه بدلاً عن متعلق الآخر.



## التعارض و التزاحم

- كما أننا إذا قبلنا الأمر الأول و أنكرنا الأمر الثاني، و قلنا باستحالة الترتب، فسوف يحصل التنافى بين الخطابين، و لو كانا مشروطين بالمخصص اللبى، من ناحية أدائه إلى فعليه كلا الخطابين المجعولين فى فرض العصيان، و هذا يعنى سراية التنافى إلى عالم الجعل و استحالة ثبوت الخطابين المشروطين بما هما مشروطان أيضا، و هو معنى التعارض.

## التعارض و التزاحم

• و أما دخول التزاحم إثباتاً و نفيّاً في التعارض الاصطلاحي، فهو مسألة اختيار، لأن مقوم التعارض الاصطلاحي التنافي بين المجعولين في عالم الفعلية، فإن عمم هذا التنافي بين المجعولين للتنافي غير المباشر بينهما- و لو باعتبار ما يستتبعه المجعول من تنجز و امثال- دخل التزاحم في التنافي المصطلح، لأن كلا من المجعولين في موارد التزاحم ينافي المجعول الآخر، لا بنفسه بل بامثاله.

## التعارض و التزاحم

• و أما نسبة البحث الأصولي في التزاحم إلى البحث الأصولي في التعارض الاصطلاحي، فهي نسبة البحث الصغرى إلى البحث الكبرى، لأن بحث التعارض الاصطلاحي يفي ببيان أحكام و قوانين التعارض المستحكم و أحكام و قوانين التعارض غير المستحكم «موارد الجمع العرفي» و على بحث التزاحم تقع هذه تحقيق الصغرى، إذ يبحث عما إذا كان هناك تعارض مستحكم في مورد التزاحم أولاً،

## التعارض و التزاحم

• و ذلك عن طريق دراسة الأمرين السابقين اللذين يتوقف على تماميتهما خروج التزاحم عن التعارض الحقيقي، فإن ثبت الأمران و انتفى التعارض المستحكم انفتح مجال للحديث عن قوانين الترجيح و التخيير في باب التزاحم، و هي كلها في الحقيقة تطبيقات لقانون الورود الذي يتعهد بحث التعارض الاصطلاحي بتنقيحه كبرويا- على ما يأتي تفصيله و توضيحه إن شاء الله لدى دراسة نظرية الورود-